



القرار ١٧١٤ (٢٠٠٦)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٥٤٥، المعقودة في ٦ تشرين الأول/
أكتوبر ٢٠٠٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة، وبخاصة القرارات ١٧٠٩ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، و ١٧٠٦ (٢٠٠٦) المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، و ١٦٧٩ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦، و ١٦٦٣ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، و ١٦٥٣ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، و ١٦٢٧ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، و ١٥٩٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، وإلى بيانات رئيسه، وبخاصة البيان المؤرخ ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦ المتعلق بالحالة في السودان،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية وبقضية السلام،

وإذ يرحب بالتقدم الذي أحرزته أطراف اتفاق السلام الشامل المؤرخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في تنفيذ الترتيبات الأمنية، ويهيب بالأطراف أن تعجل على وجه السرعة بتنفيذ تلك الترتيبات وغيرها من جوانب الاتفاق،

وإذ يرحب بنشر قوات الأمم المتحدة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان بصورة كاملة في مناطق العمليات دعماً لاتفاق السلام الشامل ويعرب عن تقديره لالتزام البلدان المساهمة بقوات بدعم هذه البعثة،

وإذ يرحب بتحسين الحالة الإنسانية في جنوب السودان نتيجة للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل،



- وإذ يلاحظ مع القلق القيود المفروضة من حكومة السودان على تحركات البعثة ومعداتها وما لتلك القيود من أثر سلبي على قدرة البعثة على أداء ولايتها على نحو فعال،
- وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء قيام الجماعات المسلحة وبخاصة "الجماعات المسلحة الأخرى" في جنوب السودان بتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع الدائر في ذلك البلد،
- وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية في دارفور وإذ يكرر التأكيد بأقوى العبارات على ضرورة قيام جميع أطراف النزاع في دارفور بما فيها تلك التي ليست أطرافاً في اتفاق سلام دارفور بوضع حد للعنف والفظائع المرتكبة في تلك المنطقة،
- وإذ يرحب بما قرره مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه الثالث والستين المعقود في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ من تمديد لولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،
- وإذ يشجع الجهود التي يبذلها الأمين العام والاتحاد الأفريقي من أجل تنفيذ أحكام القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) المتعلقة بالمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، ويطلب إلى أطراف اتفاق سلام دارفور وجميع الأطراف الأخرى في دارفور تيسير هذه العملية،
- وإذ يقرر أن الحالة في السودان تشكل خطراً يهدد السلام والأمن الدوليين،
- ١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ بنية تجديدها لفترات أخرى؛
 - ٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يوافي المجلس كل ثلاثة أشهر بتقرير عن تنفيذ ولاية البعثة؛
 - ٣ - يهيب بأطراف اتفاق السلام الشامل واتفاق سلام دارفور واتفاق إنجامينا لوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية أن تحترم التزاماتها وتنفيذ الاتفاقات بجميع جوانبها على الوجه الأكمل دون تأخير، ويهيب بالأطراف التي لم توقع اتفاق سلام دارفور أن تفعل ذلك دون إبطاء وألا تتصرف على أي نحو يمكن أن يعوق تنفيذ ذلك الاتفاق؛
 - ٤ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.